ومن الملاحظ أن السياقات قد تداخلت حدودها ، وتبادلت أماكنها بحيث أصبحت أغراض التنكير متساوية مع أغراض التعريف ، والمسألة كلُّها ترجع إلى النيَّة المستترة عند المتكلِّم ، التي لا تتبدى إلا في الصورة اللفظية للكلام .

وقد حاول السكاكي ضبطَ سياق التعريف بالنسبة للمسند إليه ، من خلال المقاصد الواعية عند المتكلم والمتلقي على سواء ، وذلك يتمثل عند تحقق إفادة معنوية لها أهميتها في العملية الكلامية ، وهذه الأهمية ترتبط بما أطلق عليه (الخبر ولازم الخبر) فإن فائدة الخبر لما كانت لازمة أو هي الحكم ولازم الحكم هو أنك تعلم ، حكم أيضًا ، ولا شبهة في أن احتمال تحقُّق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في تعريفه أقوى ، ومتى كان أقرب كانت أضعف ، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند إليه والمسند ، كلما ازداد تخصصًا ازداد الحكم بعدًا ، وكلما ازداد عمومًا ازداد الحكم قربًا . وتخصيص المسند إليه قد يكون بحكم وضعه اللُّغوي لكونه أحد أقسام المعرفات فحسب ، وهي المضمرات والأعلام والموصولات والإشارة، والمعرفات باللام ، والمضافات إلى المعارف [1] ، لكن طبيعة الاستعمال تجعل من هذا الوضع الأصلي وسيلة لإضافة دلالية ينتقل بها التعبير من المستوى الإخباري إلى المستوى الإبداعي .

ويتداخل تعريف المسند إليه مع المسند عند ربطهما بالمتلقي ، وعندما يكون المسند مشخصاً لديه بإحدى طرق التعريف ، وما دام الطرفان معلومين للمتلقي فإن الإفادة تتمثل في لازم الحكم لا في الحكم ذاته [2].

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص ٧٧ . (٢) المرجع السابق ، ص ٩٢ .